

بنسب نمو تتراوح بين 20 و 55 في المئة

محللون: نتائج تفوق التوقعات لشركات أسواق الإمارات «تشفع» للقفزات السعرية للأسهم

مع شرباب في أن الارتفاعات الحالية للأسواق لا تأتي من فراغ، بل تستند إلى أساسيات قوية، سواء ما يتعلق بالنمو الاقتصادي أو بنتائج الشركات التي جاءت للربع الأول أعلى من التوقعات في العديد منها.

وأضاف أن نتائج الشركات تشفع للارتفاعات والقفزات السعرية التي تسجلها بعض الأسهم، كما أن المشتري ليسهم، مثل أريابها الذي سجل قفزات كبيرة في الجلسات الأخيرة، يدرك أن أرباح الشركة للعام الحالي ستكون مختلفة تماماً خلال العام الحالي، وقد تتجاوز مليار درهم، مقارنة مع أكثر من 300 مليون درهم العام الماضي، فضلاً عن امتلاكها مشاريع بمليارات الدراهم، مما يقلل من مخاطر ربحية السهم التي تتجاوز 60 مرة حالياً. وأوضح أن أرباح الربع الأول ستفوق كثيراً من مكورات ربحية الأسهم، ما يعيدها إلى جانبيتها من جديد، وتسمح للمستثمرين تخشين خصوصاً المؤسساتيين بضخ المزيد من السيولة في الأسواق، مضيفاً أن الشركات العقارية تستفيد من الطفرة التي تعيشها حالياً.

وطرح الخليل ذات السؤال الذي طرحها شرباب: هل الارتفاعات الحالية مبررة أم لا؟

أضاف أن القفزات السعرية لأسهم قيادية عدة مبررة إلى حد كبير، على سبيل المثال، فإن سهم مثل إعمار وصل إلى 11 درهماً ومكرو ربحية 27 مرة قبل نتائج الربع الأول، قياساً إلى مكورات ربحية سوق دبي المالي 20 مرة بعد مقولاً إذا أخذنا في الاعتبار أن التوقعات بأن تحقق الشركة أرباحاً خلال العام الحالي تقرب من 4 مليارات درهم، وجاءت أرباح الربع الأول قياسية تتجاوز 860 مليون درهم، ما يقلل من

وأضاف أن ارتفاعات الأسهم مبررة، وربما يكون التحفظ عليها يمكن في سرعة الارتفاعات التي جاءت في فترات زمنية قصيرة، مؤكداً أن لدى الشركة مشاريع جديدة يتوقع من ورائها عوائد قوية. وأفاد بأن من المنطقي أن تدخل الأسواق عقب كل موجة سعرية طويلة مرحلة من جني الأرباح، ولا تثير مثل هذه المراحل أية مخاوف، ولا تقل من جانبية أسواق الإمارات التي لا تزال رغم ارتفاعاتها منخفضة بنسبة 5 في المئة في مؤشر سوق دبي المالي، منذ الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008، في حين أن كافة الأسهم العالمية، وفي مقدمتها الأميركية والأوروبية تجاوزت بارتفاعاتها الأزمة المالية منذ العام الماضي، الأمر الذي يؤكد على أن أسواقاً محلية لا يزال أمامها فرص للنمو.

وأكد أن المسار الصاعد الحالي في الأسواق يعطي انطباعاً باستكمال التعافي المستند إلى قوة الاقتصاد والأداء الجيد للشركات المدرجة، فضلاً عن توفر المحفزات الدافعة للنمو، ويتوقع أن يسفر هذا المسار خلال الفترة المقبلة، حيث تتوفر أمام الشركات الفرص للاستفادة من المشاريع التي طرح في الأسواق خصوصاً المتعلقة بإكسبو 2020. وقال شرباب، إن كافة المؤشرات الفنية تشير إلى أن مؤشر سوق دبي المالي يتجه إلى مستوى 6000 نقطة أعلى مستوى للسوق في العام 2008، لكن يتوقف ذلك على نتائج أعمال الشركات خلال العام الحالي، وعلى الاستقرار السياسي الاقتصادي في المنطقة والعالم.

مكورات الربحية
والتفوق لعدد الضخيم مدير
الذوال في شركة ضمان للاستثمار

الحالية مقبول، في حال أخذ في الاعتبار أنها تأتي ضمن ارتفاعات تصحيحية لأسواق الإمارات، بعد سنوات من الانخفاض استمر 4 سنوات عقب الأزمة المالية العالمية، وصلت خلالها الأسعار إلى القاع، ومن الطبيعي أن تزداد بقوة بعد التعافي الذي تشهدها كافة القطاعات الاقتصادية، لكن من الملاحظ أن جزءاً آخر من الارتفاعات التي سجلتها الأسهم أخذت في اعتبارها إيجابيات الشركات للعمالين الحالي والمقبل. وشامل: هل تستطيع الشركات أن تحقق نسب نمو في أرباحها تتراوح بين 40 إلى 50 في المئة سنوياً تعادل، أو تقارب نسب النمو التي حققتها أسعار أسهمها في الأسواق؟.

وأضاف ياسين أن من الصعب على الشركات القيادية أن تحقق مثل هذه النسب من النمو في أرباحها، على اعتبار أنها شركات ليست حديثة، ووصلت إلى درجة من النضج في الأداء، ولهذا السبب بعد تحقيقها لنسب نمو بين 20 إلى 25 في المئة سنوياً أكثر من

ممتازة. وأكد أن ارتفاع أسعار الأسهم باكثر من نسب نمو أرباح الشركات، قد يدخل الأسواق في حالة من الغلالة السعرية التي تتطلب موجات تصحيح قد تكون شديدة.

ممرات الارتفاع وبرر مروان شرباب مدير صناديق الاستثمار في شركة فيجن انفسمنت الاستثمارات، وليس على أساس أن الشركات تستحصل على مشاريع ضخمة ضمن مشاريع مرافق معرض إكسبو 2020، وهي مشاريع تدور عوائد للشركات، بعد سنوات طويلة لا تقل عن 4 إلى 5 سنوات. وأوضح أن جزءاً من الارتفاعات



سوق دبي المالي

متسارع ودون توقف مقادير. هل يتم تسعير أسهم بعض الشركات على أساس النمو المتوقع للعام الحالي، أم على أساس توقعات الأرباح للعام 2020 مود استضافة معرض إكسبو؟ قال ياسين: الملاحظ أن هناك شريحة من المستثمرين تثير ارتفاعات أسعار الأسهم الحالية، استناداً إلى الأرباح المتوقعة للشركات التي تستحصل على مشاريع معرض إكسبو 2020، وأضاف أن المستثمر الواعي يجب أن يأخذ قراره بالشراء أو البيع، على أساس متطلبات ومعطيات الحالية، وليس على أساس أن الشركات تستحصل على مشاريع ضخمة ضمن مشاريع مرافق معرض إكسبو 2020، وهي مشاريع تدور عوائد للشركات، بعد سنوات طويلة لا تقل عن 4 إلى 5 سنوات. وأوضح أن جزءاً من الارتفاعات

خارج القفزات السعرية، ودعمت ارتفاعات السهم خلال جلسات عدة الأسبوع الماضي، مدعوماً بنتائج الشركة للربع الأول وفاق توقعات المحليين، مؤشر سوق دبي المالي لاجتياز نقاط مقاومة مهمة أبرزها المستوى النفسي 5000 نقطة. وأفاد بأن المضاربين هم الذي يحررون العديد من الأسهم، في حين يبقى كبار المستثمرين الذي يستهدفون تحقيق قيمة مضافة خارج الأسواق، لكن يتوقع أن تدفع نتائج الربع الأول التي تأتي أكبر من التوقعات، هؤلاء المستثمرين للعودة من جديد للأسواق، خصوصاً وأنهم يستهدفون الاستثمار على المدى الطويل، حيث تمتدحهم مثل هذه النتائج أكثر في السوق. بيد أن ياسين طرح تساؤلاً يتعلق بالقفزات السعرية التي تسجلها بعض الأسهم بشكل

أرباحها الفصلية بأكثر من 20 في المئة لكل شركة وبك، ويتوقع أن تكون هذه النسبة محققة أيضاً من بنوك قيادية شبيهة، مثل ابوظبي الوطني، والإمارات دبي الوطني، ومن شركات قيادية، مثل الدار العقارية وأريابها، الأمر الذي يبرر الكثير من الارتفاعات التي سجلتها هذه الأسهم. وأضاف أن الأسهم تتداول بارتفاعات جيدة، بدعم من نتائجها الإيجابية خلال العام 2013، ومن توزيعات أرباحها السخية، ومن المنطقي أن تظل أسهمها مطلوبة من قبل المستثمرين الأفراد والمؤسسات، كما يدعم استمرار الطلب عليها بالشراء، أن أسعارها عادت تتداول من جديد عند أعلى مستوياتها عقب استحقات توزيعات الأرباح. وأوضح أن من الملاحظ أن أسهم ثقيلة وقيادية، مثل سهم إعمار قبل حتى الأسبوع قبل الماضي

الحالي، يعكس أسهم أخرى تسجل قفزات سريعة غير مبررة لا تستند إلى أساسيات حقيقية، ويتوقع أن تكون أكثر الأسهم خسارة، في حال تعرض الأسواق لتعليات جني أرباحها طبيعية عقب كل موجات سعرية كبيرة وطويلة. ورغم موجة المضاربات الشرسة التي تعرضت لها الأسواق في آخر جلسات الأسبوع خسرت معها 6.7 مليارات درهم، خضعت الأسواق مكاسب قياسية خلال الأسبوع الماضي بلغت قيمتها 18 مليار درهم، جراء ارتفاع مؤشر سوق الإمارات للمالي بنسبة 2.2 في المئة، محصلة ارتفاع سوق ابوظبي للأسواق المالية بنسبة 0.30 في المئة، ونجح السوق عند 5100 و5200 نقطة، قبل أن يتخلى عن الأخير في آخر الأسبوع، فيما ارتفع سوق دبي المالي بنسبة 6.8 في المئة، وكسر المستوى النفسي الـ 5000 نقطة مساعداً إلى مستوى فوق 5200 نقطة، قبل أن يتخلى عن هذا المستوى.

نتائج قياسية وقال الخليل للمالي محمد علي ياسين العضو المنتدب لشركة ابوظبي الوطني للأسواق المالية، إن الأسواق كانت بالفعل بحاجة إلى نتائج للربع الأول من قبل الشركات المدرجة تلوق التوقعات لشير الارتفاعات السعرية القياسية التي سجلتها العديد من الأسهم منذ بداية العام الحالي، وبالتحديد في الأسبوع الماضي الذي شهد قفزات سريعة أكبر. وأضاف أن النتائج القوية دفع مؤشرات الأسواق إلى مستويات أعلى، وهو ما لوحظ في النتائج الأخيرة التي جاءت من شركات قيادية، مثل إعمار ودبي للاستثمار ودبي المالي، ومن بنوك مثل الخليج الأول وابوظبي التجاري وابوظبي الإسلامي، حيث ارتفعت

تبر نتائج الربع الأول التي أعلنتها شركات وبنوك قيادية الارتفاعات التي سجلتها الأسهم المحلية مؤخرًا، وجعلت مكورات ربحيتها أكثر قبولاً، بحسب محللين ماليين. وفاق نتائج بنوك الخليج الأول، وابوظبي التجاري، المتحد، والخبيرة الوطني، وشركات إعمار، ودبي للاستثمار، ودبي المالي، ودار التمويل، توقعات المحليين والمستثمرين على حد سواء، حيث ارتفعت أرباحها للربع الأول بنسب تتراوح بين 20 إلى 55 في المئة، وأكد محللون ماليون لـ الاتحاد، أن النتائج التي أعلنتها شركات وبنوك قيادية حتى الآن، قللت من المخاطر التي وصلت إليها أسهم عدة بسبب تضخم أسعارها نتيجة الارتفاعات المتواصلة التي تسجلها منذ بداية العام الحالي، إضافة إلى ارتفاعات قياسية في العام 2013.

وارتفعت مكورات الربحية لأسهم عدة إلى مستويات يراها المحللون، وفقاً لتحليل الأساسي الخطر، حيث تجاوزت مكورات لبعض الأسهم 90 مرة، في حين أن المكور المقبول يتراوح بين 10 إلى 20 مرة.

ويعتبر مؤشر مكر الربحية، أي سعر السهم السوقية إلى العائد على السهم أحد المؤشرات الأساسية التي يعتمد عليها في اتخاذ قرار شراء سهم أو بيعه، بحيث يعتبر مكر الربحية الأقل من 10 مرات جيداً للشراء، في حين يعتبر مكر الربحية الذي يتجاوز 20 مرة غير مقبول. وأجمع المحللون أن القفزات السعرية لكثير من الأسهم القيادية مبررة ومقبولة، قياساً إلى نتائجها السنوية ونتائجها خلال الربع الأول، فضلاً عن توقعات بتحقيق نتائج أفضل خلال الفترات المقبلة من العام

يتراوح بين 2 و 5 سنوات

الشركات العقارية الحكومية بدبي تلزم المطورين بسقف زمني لاستكمال مشروعاتهم

العقوبات المنصوص عليها في العقود تتوقف على أسباب تأخر المطور الثانوي في إنجاز المشروع، حيث إن «عقارت جيميرا جولة» تقوم بتطبيق العقوبات بمصرامة على المطورين غير الجادين الذين يهفون فقط إلى «تصفيع» الأراضي فيما يتم التفاوض في حال كان تأخر الإنجاز نتيجة أسباب خارجة عن إرادة المطور الثانوي.

ولفت قائم إلى أن العلاقة بين المطورين الرئيسيين والثانويين علاقة شراكة تمتد إلى اتفاق أبعد بكثير من مجرد بيع الأرض الغضاء، لذلك تبقى الشركة على تواصل دائم مع المطور الثانوي لتقديم الدعم والمساندة اللازمة لاستكمال المشروع.

وتتيح «عقارت جيميرا جولة» مجموعة من الأراضي ضمن المرحلة الأولى أمام المستثمرين العقاريين لتطوير مشاريع سكنية وترفيهية وصحية وتعليمية متنوعة ضمن المخطط الرئيسي للمشروع.

وقال إن شركات التطوير العقاري الكبرى في دبي اتجهت مؤخراً لوضع الأسقف الزمني لإنجاز المشروعات التي يتم تطويرها من قبل المستثمرين الثانويين لحد من المضاربة على الأرض، ويهدف تسريع وتيرة استكمال المشروعات لاسيما مع وجود استحقاقات عالمية مثل معرض إكسبو 2020.

وأكد خريس جمعة، رئيس الأحواض الجافة العالمية والملاحه العالمية، أن الشركة اتفقت مع 14 شركة عقارية في تنفيذ نحو 18 مشروعاً في مدينة دبي للملاحه، باستثمارات إجمالية تصل إلى 1.6 مليار درهم. وقال إن مدينة دبي للملاحه منحت المطورين بالبنية العبد من التسهيلات ضمن الإنجاز بإنجاز هذه المشروعات خلال فترة لا تتجاوز 3 سنوات. وتقتد مدينة دبي للملاحه على مساحة 227 هكتاراً، وهي مشروع متعدد الأوجه يضم وحدات صناعية وتجارية وخدمات وسكنية، وتضم المنطقة الصناعية قطعاً للتوجيه مخصصة للمستودعات ولورش إصلاح السفن، كما تتنوع المشاريع العقارية في المدينة بين السكنية والترفيهية والتجارية.



جانب من قطاع العمارات في دبي

وتم إطلاق المشروع العقاري الثاني لـ «جي أند كوه» في مدينة ميدان ياسم «غراندي فيوز» لاسكان الفاخر حيث تبلغ تكلفة المشروع الجديد 2.65 مليار درهم، ويضم فللاً وقصوراً بمساحات تتراوح بين 31 ألف قدم مربع و16 ألف قدم مربع متوافرة على أساس التملك الحر.

استحقاقات دولية من جانبه، قال يوسف كافل، مدير عام «عقارت جيميرا جولة» التابع لحكومة دبي أن الشركة

الزمت المطورين باستكمال مشروعاتهم ضمن المخطط الرئيسي للمشروع خلال فترة لا تتجاوز 3 سنوات.

وأوضح أن هذه الخطوة تأتي في إطار حرص الشركة على تعزيز المصداقية والعمل على تسريع وتيرة التطور العمراني داخل المشروع ومنع المضاربة بالأراضي.

وأكد أن عقود بيع الأراضي للمطورين الثانويين توضح أيضاً العقوبات الواقعة على المطور الثانوي في حال تجاوز السقف الزمني لإنجاز المشروع من دون مبرر مقبول حيث تشرع في المطورين المضاربين بالبنية العبد مع العقوبات من الغرامات المالية وصولاً لسحب الأرض وإعادة تخصيصها.

ولفت إلى أن البيات تطبق

المطورين الثانويين كافة لإنجاز مشروعاتهم داخل المدينة، لافتاً إلى أن المجموعة ليست التزاماً بالغاً من قبلهم بتنفيذ المشروعات في إطار الأسقف الزمني الملحق عليها. وأوضح أنه إلى جانب العقود المبرمة والتي تحدد التزامات كل طرف فإن مجموعة ميدان تحرس على البقاء على تواصل دائم مع المطور الثانوي داخل مدينة ميدان لتقديم الدعم والمساندة اللازمين لتذليل أية عقبات تواجه المستثمرين. وقال إن العلاقة بين المطور الرئيسي والثانوي علاقة استراتيجيّة، وتكاملية في الوقت ذاته حيث نصب جهود الطرفين نحو تحقيق هدف واحد وهو إنجاز المشروع بالشكل الأفضل.

ومن أهم مشروعات المطورين الثانويين بمدينة ميدان مشروع «ميليونيوم إسكاي» الجديدة السكنية التي تطورها شركة «جي أند كوه» جنوب المدينة والتي تضم مجموعة من الطلل السكنية الفاخرة في المنطقة الجنوبية. وقد زعمت قيمة هذا المشروع الضخم بـ 1.2 مليار درهم حيث سيضم 198 فيلا فاخرة على مساحة 3.8 ملايين قدم مربع، وسوف تكون الطلل متاحة على أساس التملك الحر كما ستوفر الطلل في ثلاثة أنواع متميزة تتراوح مساحاتها بين 5400 و6800 قدم مربع.

مشروعاتهم يؤكد استيعاب اللاعبيين الرئيسيين بالقطاع العقاري لدروس الأزمة السابقة، كما يعكس جهود هذه الأطراف للمشروع من دون مبرر مقبول حيث تترجم هذه العقوبات من الغرامات المالية وصولاً إلى سحب الأراضي بالكامل من المستثمرين غير الجادين وإعادة تخصيصها. وأكد أن وضع سقف زمني لاستكمال المشروعات العقارية للمطورين الثانويين من شأنه تسريع وتيرة تنفيذ المشروعات وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بهذه المشروعات كما يسهم في الوفاء بالتطلعات الاستحقاقات الدولية مثل استضافة معرض إكسبو 2020.

ومن جانبه، قال محمد عبد الناصر الخياط، رئيس الشؤون التجارية والمنطقة الحرة في مجموعة ميدان العقارية لـ «الاتحاد» إن مجموعة ميدان العقارية وضعت اسفاً زمنياً ملزمة للمطورين الثانويين لاستكمال مشروعاتهم العقارية في مدينة ميدان كتح الضاربة بالأراضي وتسريع وتيرة إنجاز المشروعات.

ولفت الخياط إلى اتجاه شركات التطور العقاري الرئيسية في دبي لوضع أسقف زمنية لقيام المطورين الثانويين باستكمال

الزمت شركات التطوير الحكومية في دبي المطورين الثانويين بسقف زمني يتراوح بين 2 و 5 سنوات لاستكمال مشروعاتهم على الأراضي المجهزة بالبنية التحتية مع منح مهلة إضافية تمتد إلى عامين للأراضي «الخام» غير المجهزة، بحسب مديرين تنفيذيين بشركات حكومية تقوم بتطوير عدد من المشاريع الرئيسية بالإمارات. وقائل هؤلاء إن عقود بيع وتخصيص الأراضي التي يتم إبرامها بين المطور الرئيسي للمشروع والمطور الثانوي أصبحت تتضمن بنوداً صارمة فيما يتعلق بالتزامات كل طرف بحيث يتم تحديد المهلة الزمنية المتاحه للمطور الثانوي لاستكمال المشروع مع تحديد التزامات المطور الرئيسي فيما يتعلق بتطوير المرافق والبنية التحتية. وأوضحوا أن هذه العقود تضمن تحديد العقوبات تجاه المطور الثانوي في حال إخلاله بينوا الاتفاق الجبرم وتخليته السقف الزمني المحدد لاستكمال المشروع من دون مبرر مقبول حيث تترجم هذه العقوبات من الغرامات المالية وصولاً إلى سحب الأراضي بالكامل من المستثمرين غير الجادين وإعادة تخصيصها. وأكد أن وضع سقف زمني لاستكمال المشروعات العقارية للمطورين الثانويين من شأنه تسريع وتيرة تنفيذ المشروعات وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بهذه المشروعات كما يسهم في الوفاء بالتطلعات الاستحقاقات الدولية مثل استضافة معرض إكسبو 2020.

ومن جانبه، قال محمد عبد الناصر الخياط، رئيس الشؤون التجارية والمنطقة الحرة في مجموعة ميدان العقارية لـ «الاتحاد» إن مجموعة ميدان العقارية وضعت اسفاً زمنياً ملزمة للمطورين الثانويين لاستكمال مشروعاتهم العقارية في مدينة ميدان كتح الضاربة بالأراضي وتسريع وتيرة إنجاز المشروعات.

ولفت الخياط إلى اتجاه شركات التطور العقاري الرئيسية في دبي لوضع أسقف زمنية لقيام المطورين الثانويين باستكمال

علاماتها التجارية على صعيد المنطقة والعالم. فقد تمكنت شركة «بروتانا» ومقرها ابوظبي والتي تأسست عام 1992 من افتتاح 50 منشأة ضيافة موزعة على 11 بلداً. وتدير الشركة أكثر من علامة تجارية أهمها سلسلة «ريجان» الخالية من المشروبات الكحولية و«ماركة» «أرجان» للشاي الغذائية. وتخطط الشركة لافتتاح 100 منشأة بحلول عام 2020 موزعة على دول مثل مصر وتركيا والأردن وتنايا وموريتانيا. كما تسعى «جيميرا غروب» التي تميزت بفخامة منافستها في مجال الضيافة إلى تسويق علامتها التجارية النشأ وعالمياً. وتملك الشركة التي تأسست عام 1997 21 منشأة ضيافة فارهة موزعة على 10 دول في الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا. وتسعى الشركة لإنشاء 8 فنادق جديدة في كل من الصين والهند وإندونيسيا وروسيا. أما شركة إعمار فقد أعلنت بالتعاون مع شركة «مرا» عن إطلاق علامة «دبي إن» التي تركز على تطوير فنادق اقتصادية تحمل العلامة التجارية. وهو ما يعتبره المحللون توجهاً ذكياً وجديداً لشركة إعمار التي اشتهرت بخدماتها الفاخرة غير ماركات «رامتي» و«بريزيدانس» الفندقية.

ولفت التقرير إلى حاجة دبي التي سوف تستضيف 20 مليون زائر إلى تنوع مختلف خدماتها الفندقية من حيث الوفرة وتدرج مستوياتها لتتناسب كل شرائح السياح. وتشهد الإمارات عموماً ودبي على وجه الخصوص، موجة استثمارات قوية في القطاع السياحي والضيافة حيث تشير تقديرات «ميد» إلى أن قيمة المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً تتجاوز 9 مليارات دولار.

وخلص التقرير إلى القول بأن الانتلاعات التي يشهدها قطاع السياحة البحرية بصعب في مصلحة النشاط السياحي والفندقي في دول المنطقة وهو ما قلقت له دبي وابوظبي من خلال إنشاء ائتلاف نقل الركاب بحراً «كروز أريابها» نهاية عام 2013 والذي يهدف إلى تسهيل التعاون والعمل المشترك بين مختلف أطراف القطاع السياحي والفندقي وقطاع النقل.

الأسهم الأمريكية تغلق منخفضة بعد نتائج مخيبة للآمال

سنايارد اند بورز 500 يقفاد 15.21 نقطة أو 0.81 في المئة ليصل إلى 1863.40 نقطة. وتزل مؤشر ناسداك لجمع 72.777 نقطة أو 1.75 في المئة إلى 4075.561 نقطة. وعلى مدار الأسبوع هبط داو 0.3 في المئة بينما نزل ستاندر اند بورز 500 بنسبة 0.1 في المئة وفتد ناسداك حوالي 0.5 في المئة

تراجعت الأسهم الأمريكية مع انخفاض أسهم قيادية مثل أمازون. كوم وفورد موتور إثر إعلان نتائجها الفصلية. وبناء على أحدث البيانات المتاحة تراجع مؤشر داو جونز الصناعي 140.19 نقطة بما يعادل 0.85 في المئة ليصل إلى 16361.46 نقطة. وهبط مؤشر